قضية غرامة "الداو" تثير الشبهة وتتطلب تحقيقاً على أعلى مستوى للوصول إلى الحقيقة الكاملة

الراشد: فترة تأجيل الاستجوابات انتهت والمساءلة حق دستوري للنواب

أكد رئيس مجلس الامة علي الراشد ان التسوية التي تم بموجبها دفع غرامة الغاء صفقة الداو تثير الشبهة، مشيرا الى ان ما حصل يتطلب تحقيقا على اعلى مستوى من اجل الوصول الى الحقيقة الكاملة.

وقال في تصريح مقتضب «غير مقبول ما تم في التسوية المثيرة للجدل»، مؤكدا ان حرمة المال العام والحفاظ عليه واجبنا جميعا.

وعن اعلان نواب نيتهم تقديم استجوابات قبل انتهاء المهلة الممنوحة للحكومة، قال الراشد ان الاستجواب حق دستوري، وان الفترة الممنوحة للحكومة لتأجيل الاستجوابات انتهت واصبح النواب في حل من تقديم استجوابات لأي من الوزراء وفق صلاحياتهم الدستورية.

من جانب آخر عقد مكتب المجلس اجتماعه امس برئاسة الرئيس علي الراشد وحضور اعضاء المكتب.

وقال امين سر المجلس العضو كامل العوضي في تصريح صحافي ان مكتب المجلس اجتمع بوزير الاشغال العامة ووزير الكهرباء والماء م.عبدالعزيز الابراهيم حيث ناقش معه آخر التطورات في شأن مبنى الاعضاء الجديد.

واوضح العوضي ان مكتب المجلس اطلع على بعض الامور الادارية المتعلقة بالامانة العامة واتخذ القرارات المناسبة بشأنها.

من جهة اخرى استقبل رئيس مجلس الامة علي الراشد في مكتبه ظهر امس وفداً برلمانيا من جمهورية تركيا ضم كلا من النائب في البرلمان التركي عن مدينة دوزجه ابراهيم كوركماز والنائب في البرلمان التركي عن مدينة دوزجه فوائي ارسلان والنائب في البرلان التركي عن مدينة دوزجه عثمان تشاكير والنائب في البرلمان التركي عن مدينة كوجاايلي مهمت علي اوكور والنائب في البرلمان التركي عن مدين ريزا حسن كارتال.

الرئيس علي الراشد مترئسا اجتماع مكتب المجلس

الراشد خلال استقباله الوفد البرلماني التركي

في الورقة التي قدمها على هامش ورشة العمل المالية التي عقدت في تركيا

عبدالصمد: الصلاحيات الكبيرة الممنوحة للبرلمان الكويتي أعطته الحماية اللازمة للحفاظ على المال العام

أكد النائب عدنان عبدالصمد أن من خلال استعراض التاريخ السياسي للكويت من ثلاثينيات القرن الماضي وتحولها من مشيخة إلى إمارة ثم الى دولة دستورية ودولة مؤسسات وقانون، الصراع كان يجد أساسه الرئيسي في حماية المال العام، وأشار عبدالصمد في الورقة التي قدمها في ورشة العمل المالية التي عقدت في تركيا الى ان المالية العامة كانت مختلطة مع مالية الحاكم ثم تطور الحال الى ان أصبحت المالية العامة مستقلة تماما في ظل القواعد الدستورية والقوانين المالية.

وأهم وعاء للمالية العامة هو الميزانية العامة.. إضافة الى المؤسسات الاستثمارية.

وبين ان الدستور الكويتي قد أعطى حماية كبيرة للمال العام من خلال الصلاحيات الكبيرة جدا الممنوحة للبرلمان (مجلس الأمة)، وذلك من خلال لجنة الميزانية والحسابات الختامية والصلاحيات الكبيرة لها، واللجنة المالية التي تشرع القوانين المالية التي تهتم بالإصلاحات المالية، حيث انفصلت اللجنتان لمزيد من تفعيل الرقابة المالية، ولجنة حماية الأموال العامة وأكثر اهتمامها بالاستثمارات الكويتية ولأن الكويت لديها مؤسسات استثمارية مليارية تحتاج الى رقابة مالية محكمة.

وأضاف: المجلس يستطيع تشكيل لجان تحقيق لها صلاحيات كبيرة للتحقيق في أي شبهات فساد مالية، اضافة الى الأدوات الدستورية المعروفة مثل الأسئلة والاستجوابات، وسبق ان تم تقديم عدة استجوابات لوزراء مالية متعددين أدت الى استقالة بعضهم بسبب ممارسات مجلس الأمة لصلاحياته.

كذلك فهناك - كما هو الحال في دول اخرى - ديوان المحاسبة.

عدنان عبدالصمد

وهو ايضا له صلاحيات كبيرة جدا وخطيرة سواء في الرقابة المسبقة أو الرقابة اللاحقة على الميزانية العامة للدولة أو الحساب الختامي ومن صلاحياته المحاكمات التأديبية وبالتالي فهو يقوم بالتفتيش والرقابة، وله استقلالية كبيرة ورئيسه يعين من قبل مجلس الأمة (البرلمان) ويعتبر عين مجلس الأمة على المال العام، ويستطيع المجلس في اي وقت تكليفه بالتحقيق في اي موضوع مالي.

وزاد في نفس الوقت هو ايضا تحت رقابة مجلس الأمة من خلال وجود لجنة تشرف على الامور الادارية فيه وتضم رئيس اللجنة المالية ورئيس اللجنة التشريعية في المجلس، كما ان ميزانيته تخضع لرقابة مجلس الأمة بعد خضوعها لرقابة وزارة المالية.

كذلك من ضمن الادوات الرقابية نظام المراقبين الماليين، «الذين تحدث عنه اخواننا الكرام من فلسطين وليبيا»، ولقد جاهدنا كبرلمانيين من اجل فرض هذا النظام على الحكومة لانها كانت تمانع في وجوده وتفعيله، وهي تمثل رقابة مسبقة لاي مبلغ يصرف في الجهات الحكومية لكي يكون ضمن القوانين واللوائح المالية، والآن نسعى الى تفعيل هذا النظام وزيادة صلاحياته وجعلها تستند الى القانون لا الى قرار وزير، اضافة الى وضع جزاءات على المقصرين من المراقبين الماليين.

وذكر ان دور البرلمان في مراقبة الميزانية دور كبير ومهم جدا ويستطيع إلغاء مبالغ او تخفيضها - اما زيادتها فيحتاج الى موافقة الحكومة او توفير ايراد مقابل تلك الزيادة.

كما يراقب المجلس الصرف الفعلي بالتفصيل من خلال التقارير التي يعدها ديوان المحاسبة ولا تستطيع اي مؤسسة مستقلة عامة تغطية خسائرها «في حال وجودها» الا عندما يوافق المجلس على الحساب الختامي، حيث تنقسم الميزانية الى ثلاثة اجزاء: ميزانية للوزارات وميزانية للهيئات المستقلة وميزانية للهيئات الملحقة.

واكد ان اللجنة لها الحق في ان تحيل اي موضوع يثير شبهة فساد مالي الى لجنة حماية الاموال العامة او تشكيل لجنة للتحقيق فيها.

واللجنة والمجلس يراقبون جميع بنود الميزانية حتى ميزانية الديوان الاميري وميزانية مجلس الوزراء، ووزارة الدفاع وصفقات الاسلحة ووزارة الداخلية، اضافة الى جميع الجهات الحكومية.

ولفت الى ان الجهات الحكومية بعد اقرار الميزانية لا تستطيع النقل بين أبواب الميزانية الا بقانون يوافق عليه مجلس الامة، اما النقل بين البنود داخل الابواب فلا يتم الا بموافقة وزارة المالية، وفي بعض الاحيان نحن نضع ضوابط بمثابة شروط قانونية حتى بالنسبة للنقل بين البنود داخل الابواب يجب على الجهات الحكومية الالتزام بها. وسبق ان رفضت الميزانية وأجبرت الحكومة على الموافقة على التعديلات التي اجراها البرلمان.

وقال هناك امور لا تدخل في الميزانية وهي اموال الاحتياطات وهي على نوعين.

الاحتياطي العام - وهو مستودع تذهب اليه ايرادات الميزانية - تضاف له وفورات وفوائض الميزانية على مدى السنوات المتعاقبة، ويسحب منه لمصروفات الميزانية ولتغطية عجوزاتها - ان وجدت - كما تسحب منه تكلفة بعض الميزانيات الاضافية اذا صدرت قوانين طارئة ذات تكلفة مالية صادرة بعد اعتماد الميزانية.

واحتياطي الاجيال المقبلة - وهو مستودع يضاف له نسبة 25٪ تقتطع من ايرادات الميزانية في كل سنة ولا يمس هذا الاحتياطي الا بقانون مستقل، «وسابقا كانت نسبة الاقتطاع 10٪» وهذا الاحتياطي نوع من ضمان ايراد للاجيال المقبلة.

وأوضح ان الاحتياطات تعتبر بمثابة الصناديق السيادية في بعض دول الخليج والدول الاوروبية واموال هذه الاحتياطات تستثمرها هيئة مستقلة وهي هيئة الاستثمار وهي ايضا تخضع لمراقبة

طالب بضرورة التحقيق في قضية الشرط الجزائي لـ "الداو"

الجيران: تقارير حقوق الإنسان الأميركية متناقضة

د.عبدالرحمن الجيران

أكد النائب د.عبدالرحمن الجيران على هامش اجتماع اللجنة أمس ان تقارير حقوق الانسان الصادرة من أميركا تجاه الكويت تتميز بالتناقض الصارخ حول قلق أميركا من حقوق الانسان في الكويت وتجاهلهم لحقوق معتقلي غوانتانامو، حيث يتعرض المعتقلون لامتهان لأدنى حقوق الانسان من حيث عدم اعطائهم الحق في محاكمة عادلة واختيار محام للدفاع عنهم وامتهان الدين الاسلامي واحتقار المصحف أمامهم.

وقال: لقد تعرض المعتقلون لأنواع من التعذيب الجسدي والمعنوي، ورفض أميركا لتشكيل وفد يمثل الكويت لزيارة المعتقلين.

وأشاد د.الجيران في ختام التصريح بموقف وزارة الخارجية المبدئي تجاه المعتقلين. وبتجاوبهم بما تم المداولة بشأنه في الاجتماع، حيث تم عرض موضوع محمد سهيل الشمري والذي كان يعمل بجهود الاغاثة في أذربيجان وخاصة المهجرين من اقليم كراباخ المسلمين، حيث تكفل لجنة جنوب شرق آسيا 600 أسرة مسلمة وألفي يتيم في احدى عشر دار للأيتام، ولكن هذه الجهود الاغاثية تعرضت للتهم والإغلاق والملاحقة من الحكومة الأذرية دون مبرر او مسوغ.

وأكد ان اللجنة طالبت وزارة الخارجية والداخلية بمواصلة الجهود الديبلوماسية لرفع الظلم عن عمل اللجنة الذي يعمل بالتنسيق مع المسؤولين في الحكومة الأذارية وبغطاء رسمي من الكويت في وزارة الشؤون.

وفي سياق آخر، أكد د.الجيران ان عقد الداو كيمكال عام 2008 سبقته عدة اجتماعات حول العقد، والذي تشتري الكويت بموجبه نسبة 60٪ من مصانع الداو في أوروبا والملكية تكون مشتركة بقيمة 7 مليارات وعلى الرغم من تحذير عدد من الخبراء الاقتصاديين والعاملين في القطاع النفطي والاستشارات من المضي قدما في هذا العقد وكذلك تقرير ديوان المحاسبة اضافة الى قرار مجلس الوزراء في الثمانينيات والذي يقضي بضرورة ترجمة العقود وتسليمها الفتوى والتشريع الا ان المسؤولين آنذاك أبو الا المضي قدما في هذا العقد والذي ظهرت نتائجه مخيبة للآمال وتم دفع غرامة أكثر من ملياري دولار من دون مقابل.

ولفت د.الجيران الى ان الأنظار الى الأرباح التي تحققها عوائد النفط ومشتقاته على مدار العام وفي جميع أنحاء العالم الا ان هذا لا يبرر اطلاقا هذه الاخفاقات المتتالية التي يجنيها قطاع النفط.
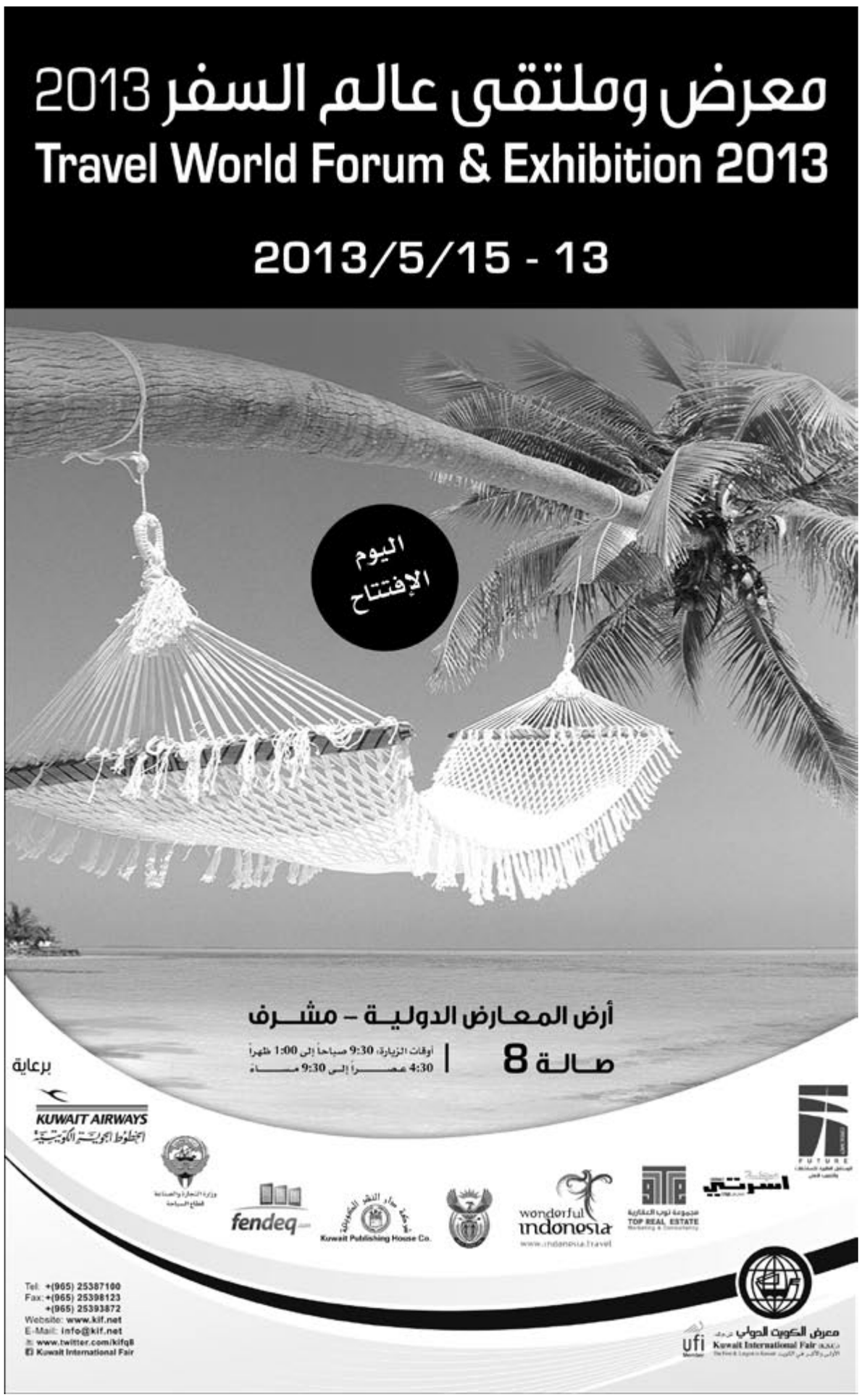
وفي الختام دعا النائب الى ضرورة المضي قدما في التحقيق بالعقد ووضع آلية محددة تشرف على هذه العقود تتبع مجلس الوزراء والفتوى والتشريع والهيئة العامة للاستثمار تفاديا لأي أخطاء محتملة مستقبلا.